



الطم بسكن لائق ممنوع في تونس

رفع أسعار الحديد يقوض سوق البناء والعقارات في تونس

زيادة بنسبة 25 في المئة تضاعف الكلفة

أمام مشكلة بناء فوضوي وبناء دون ترخيص، ودعا المنصوري الهياكل المتخصصة في البناء إلى ضرورة إيجاد حلول، فضلا عن تخفيف النشاط البلدي في هذا الاختصاص لتدارك هذا الوضع.

وسبق أن تم الإعلان عن زيادة في أسعار حديد البناء بنسبة 15 في المئة خلال شهر يناير الماضي، ما جعل المؤسسات المباشرة بمشاريع تم التعاقد بشأنها قبل هذه الزيادات غير قادرة على تحمل هذه الأعباء وتتعرض إلى مخاطر كبرى قد تصل إلى الإفلاس.

ويتولى مصنع الفولاذ الحكومي في مدينة منزل بورقيبة التابعة لولاية بنزرت إنتاج الحديد وتزويد السوق المحلية مع 5 وحدات أخرى بنحو نصف مليون طن سنويا، غير أن الشركة تواجه أزمة ارتفاع التكاليف التشغيلية وتقلص الطلب المحلي، ما جعل إنتاجها يتراجع بشكل غير مسبق، وأظهر تقرير لوزارة المالية أن المؤسسة راكمت خسائر بقيمة 268 مليون دينار (97.4 مليون دولار) إلى حدود نهاية 2018.

وتؤكد بيانات المعهد الوطني للإحصاء أن حجم المبيعات العقارية تراجع بنحو 9.1 في المئة خلال الربع الثالث من العام 2018، مقارنة بنفس الفترة من 2017، ما يعكس بوضوح حجم الأزمة.

وتشهد أسعار مواد البناء ارتفاعا كبيرا بسبب تدهور قيمة الدينار، ما نتج عنه تضخم وارتفاع هام في الكلفة ما يثقل كاهل الإسكان العادي من المؤسسات.

كما تراكمت مشكلات مصانع الإسمنت البالغ عددها 8 منها 3 مملوكة للدولة، وهي توفر سنويا قرابة 10 ملايين طن وكانت تقوم بتصدير قرابة خمس الإنتاج إلى الأسواق الخارجية بما في ذلك ليبيا، علاوة عن غياب الجودة المعهودة في مواد البناء، قائلا "وجدنا أنفسنا في إشكاليات مع العملاء، وحتى الحديد والأجر جودتهما أصبحت رديئة".

واعتبر فاعلون في القطاع أن التداعيات السلبية للزيادة ستعكس على مختلف المتدخلين في قطاع المقاولات والبناء، ورجحوا تحمل المواطن ضريبة هذه الزيادات بسبب عدم قدرة المطورين على تقاسم الأعباء مع مشتري العقارات. وأضاف عصام المنصوري مهندس معماري في تصريح لـ"العرب" أن المشكلة جماعية والمواطن غير قادر في الظرف الاقتصادي الراهن حتى على الاستعانة بالقروض، وبالتالي عمل المهندسين أصبح مهدداً.

وأضاف "هناك العديد من المشاكل الأخرى على غرار أن المطورين العقاريين التابعين للدولة التي أوكلت إليهم سابقا مهمة البناء الشعبي غيروا من مهامهم، وإذا كان المواطن غير قادر على شراء قطعة أرض للبناء، سيستغني أليا عن نشاط المهندسين المعماريين ويضطر لاختيار أراض زراعية فيجد نفسه

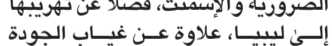
أثار الترفيع المتواتر في أسعار حديد البناء جدلا واسعا داخل سوق العقارات في تونس، حيث أربكت الزيادات أعمال شركات البناء، فيما تعالت تحذيرات فاعلين في القطاع العقاري من تداعيات هذه الخطوة المفاجئة ومن انعكاساتها السلبية على صغار المطورين المعرضين للإفلاس وتسريح عدد كبير من العمالة بالنظر إلى زيادة الأعباء وقلة الإنتاجية.

وقال أيمن الكنزاري وكيل شركة مقاولات وصاحب متجر لبيع مواد البناء إنه "من غير المقبول أن يرتفع سعر الحديد في أقل من شهر من 19 ديناراً إلى 26 ديناراً (9.3 دولار)، ما أدى إلى إيقاف العمل في عدة حضائر بناء". وأضاف في تصريح لـ"العرب" أنه "في كل مرة نخضع كميات معينة ثم نفاجا بزيادة في الأسعار ما ينعكس بشكل لافت على التكلفة، ويحل بالقرارات مع الزبائن". ودعا الكنزاري السلطات إلى "ضرورة الإعام مسبقا عن هذه الزيادات دون إقرارها المفاجئ ومرأيتها، لأنها ستعكس سلبا على الإيفاء ببقية التعهدات (رواتب العاملين والالتزامات المهنية والعائلية والظروف المعيشية)".



عصام المنصوري

المواطن غير قادر على الاقتراض وعمل المهندسين مهدد



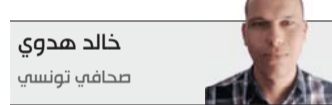
أيمن الكنزاري

ترقيع سعر الحديد أدى إلى إيقاف العمل في عدة حضائر بناء

ولم يخف المتحدث ارتفاع حجم المضاربة والاحتكار لمادة الحديد الضرورية والإسمنت، فضلا عن تهربها إلى ليبيا، علاوة عن غياب الجودة المعهودة في مواد البناء، قائلا "وجدنا أنفسنا في إشكاليات مع العملاء، وحتى الحديد والأجر جودتهما أصبحت رديئة".

واعتبر فاعلون في القطاع أن التداعيات السلبية للزيادة ستعكس على مختلف المتدخلين في قطاع المقاولات والبناء، ورجحوا تحمل المواطن ضريبة هذه الزيادات بسبب عدم قدرة المطورين على تقاسم الأعباء مع مشتري العقارات. وأضاف عصام المنصوري مهندس معماري في تصريح لـ"العرب" أن المشكلة جماعية والمواطن غير قادر في الظرف الاقتصادي الراهن حتى على الاستعانة بالقروض، وبالتالي عمل المهندسين أصبح مهدداً.

وأضاف "هناك العديد من المشاكل الأخرى على غرار أن المطورين العقاريين التابعين للدولة التي أوكلت إليهم سابقا مهمة البناء الشعبي غيروا من مهامهم، وإذا كان المواطن غير قادر على شراء قطعة أرض للبناء، سيستغني أليا عن نشاط المهندسين المعماريين ويضطر لاختيار أراض زراعية فيجد نفسه



خالد هديوي صحافي تونسي

تونس - سجلت أسعار حديد البناء في تونس زيادة جديدة بنهاية الأسبوع الماضي ما أربك سوق المقاولات والبناء، حيث ينذر القرار برفع كلفة العقارات وبالتالي الضغط على صغار المطورين ودفعهم إلى مغادرة السوق بفعل عدم قدرتهم على تحمل أعباء جديدة في وقت تكافح فيه تونس أزمة سكن حادة وارتفاعا كبيرا في أسعار الإيجارات.

وحسب بيانات رسمية بلغت نسبة الزيادة نحو 10 في المئة، لتصل في أقل من أسبوعين إلى 25 في المئة، وهو ما اعتبره فاعلون في المجال زيادة محففة لا تراعي قدرات المطورين والشركات العقارية في ظل تداعيات جائحة كورونا التي استنزفت مختلف مفاصل الأعمال.

ودعت الغرفة النقابية الوطنية لمؤسسات البناء والأشغال العمومية إلى التراجع عن زيادة أسعار مادة الحديد المعلن عنها مؤخرا على الأقل، أو الإذن بإمكانية مراجعة الأسعار التعاقدية بما يتناسب مع هذه الزيادات، مطالبة بخلاص مستحقات المقاولين في أقرب الأجل وإلغاء احتساب خطايا التأخير والفواض الناتجة عنها.

وشددت في بيان على ضرورة التسريع في إعادة تنفيذ المشاريع المعطلة فوراً بما يمكن من المحافظة على ديمومة هذه المؤسسات وعلى فرص العمل التي توفرها.

وأكدت على ضرورة أن تتخذ السلطات الإجراءات اللازمة لإنقاذ قطاع حيوي قادر على القيام بدور محوري في تنشيط الاقتصاد المحلي في مرحلة ما بعد كورونا والمساهمة الفاعلة في تنمية البلاد، وتفادي انهيار العديد من المؤسسات المرتبطة بنشاطه.

ويساهم القطاع بنحو 9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ويوفر أكثر من 500 ألف فرصة عمل، وتمثل استثمارات البناء وحدها 14 في المئة من حجم السوق الذي تراجع خلال السنوات الماضية بنحو 25 في المئة عما كان عليه في 2010.

وتشير البيانات المتخصصة إلى أن 80 في المئة من الناشطين في القطاع العقاري هم من صغار المطورين. ويرى مراقبون أن الترفيع في سعر الحديد سيزيد في كلفة العقارات ويدفع صغار المطورين نحو مغادرة السوق بسبب الركود وعدم قدرتهم على تحمل الأعباء الجديدة.

الكويت تقرر قانونا لدعم الشركات المتضررة من كورونا تحفيز البنوك على تقديم التمويل لحل نقص السيولة

صادق البرلمان الكويتي على قانون لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تحفيز البنوك على تقديم التمويل اللازم لحل نقص السيولة، في وقت تكافح فيه الشركات تراكم فواتير الإيجارات ورواتب الموظفين والأقساط الدورية وغيرها من الالتزامات.

والأقساط الدورية وغيرها من الالتزامات. ورفض البرلمان السابق قانونا مماثلا، بسبب مخاوف النواب من ارتفاع كبر رجال الأعمال من التشريع. لكن القانون الجديد تجنّب هذا الاحتمال بقصر المستفيدين منه على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستبعاد الشركات الكبرى.

وطبقا لتقرير اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية، فإن القانون الجديد يتيح منح تمويل خاص بحد أقصى 250 ألف دينار للزبائن المستفيدين منه، ويحدد البنك المحلي قيمة التمويل لتغطية العجز في التدفقات النقدية للالتزامات الدورية التعاقدية.

ويقول التقرير إن الهدف من القانون هو "تحفيز البنوك على تقديم التمويل اللازم للزبائن المتضررين للحيولة دون تحول نقص السيولة العارض لديهم إلى مشكلة مزمنة وممتدة تؤثر على ملاءتهم المالية".

ولا يستفيد من التمويل الزبون غير المنتظم في السداد. وتضمن الدولة 80 في المئة من أصل التمويل المقدم إلى الزبائن في حال عجزهم عن السداد على ألا يزيد إجمالي الضمان المقدم من البنوك عن ثلاثة مليارات دينار.

ويتضمن القانون إعفاء الزبون لمدة سنتين من السداد على أن يتم سداد التمويل خلال ثمانية سنوات بعد فترة السماح بفاضة لا تزيد عن واحد في المئة فوق سعر الخصم المحدد من بنك الكويت المركزي. وتتحمل الدولة كامل الفوائد والعوائد المترتبة على التمويل خلال السنة الأولى

الكويت - أقر مجلس الأمة (البرلمان) الكويتي الثلاثاء قانونا لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من أزمة فايروس كورونا، بما يسمح لها بالحصول على تمويل تخفيف آثار الجائحة ما يعكس ملازمة السلطات لأصحاب المشاريع لاسيما بعد أشهر من إقرار قانون الإفلاس الذي ضمن حماية قانونية للشركات

المجلسة جراء الوباء. وتصل قيمة التمويل إلى 250 ألف دينار (828 ألف دولار) حيث تضمن الحكومة 80 في المئة منه.

828 ألف دولار قيمة التمويل الذي ستحصل عليه الشركات بضمان حكومي بـ80 في المئة

وقالت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن القانون تم إقراره بإجماع أصوات الحاضرين في الجلسة وعدهم 33 نائبا. ويحتاج القانون إلى موافقة أمير البلاد لكي يصبح ساريا.

وتضررت بشدة الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة جراء تداعيات الإجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ أكثر من عام لحد من انتشار فايروس كورونا.

وعبر ممثلون عن أصحاب هذه المشاريع مرارا عن إحباطهم من ضعف الدعم الحكومي المقدم لهم في وقت يواجهون فيه مصيرا مجهولا بسبب الإجراءات المترابطة ورواتب الموظفين

كلفة التراخي في مواجهة التغير المناخي أكثر من مكافحته

البيئية، إذ اعتبر هؤلاء أن أكثر من 50 في المئة من رزمة الطاقة العالمية ستتسكّل من تقنيات معدومة الانبعاثات بحلول 2050، فيما تقرب النسبة الحالية من 10 في المئة.

وفي تقرير سابق قالت الأمم المتحدة إن الإجراءات المطلوبة لحماية المناخ، لتحقيق نقلة نوعية تطلب العالم جهود كبيرة في كافة أنشطة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والاستهلاكية.

ورفع التقرير أهداف الإجراءات المطلوبة المتعلقة باستهلاك الطاقة والسفر والبناء لمواجهة تغير المناخ، محذرا بخطاب شديد الهجة من المجازفة بالمزيد من موجات الحر والعواصف المطيرة والجفاف إلى جانب اختفاء بعض الكائنات الحية.

وقالت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة في بيان صاحب إعلان نتائج التقرير إن محاولة الحد من ارتفاع درجات الحرارة تزيد 1.5 درجة مئوية فقط وليس درجتين بحلول نهاية القرن الحالي.

وذكر التقرير أن المعدل الحالي للاحتباس الحراري يعني أن ارتفاع درجات الحرارة في العالم سيصل إلى 1.5 درجة مئوية على الأرجح بين 2030 و2052، بعد زيادة قدرها درجة مئوية عن مستويات ما قبل الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر.

وأشار إلى أن هدف 1.5 درجة مئوية سيحد من وتيرة ارتفاع منسوب مياه البحار بواقع 10 سنتيمترات بحلول عام 2100 مقارنة بهدف الدرجتين المؤتمنتين. وقد يؤدي إلى الحد من الفيضانات ويمنح سكان السواحل والجزر ودلتا الأنهار وقتا للتكيف مع تغير المناخ. وذكر التقرير أن تشديد أهداف خفض ارتفاع درجات الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية سيحد أيضا من انقراض واختفاء الكثير من الكائنات الحية ويقلص الأضرار على الأنظمة البيئية الساحلية والبرية والمائية.

باريس - اعتبر أكثر من 700 خبير اقتصادي دولي متخصص في شؤون المناخ في تقرير نشر مؤخرا أن التحرك لمكافحة التغير المناخي سيكون أقل كلفة على الاقتصاد من التراخي في مواجهة هذه الأزمة.

ومن بين 738 خبيرا اقتصاديا استطاع آراءهم معهد "إستيتيوت فور بوليسي إنترغيتيبي" التابع لجامعة نيويورك، توافق 66 في المئة على القول إن الإيجابيات الناجمة عن تقليص الانبعاثات بنسبة كبيرة بحلول 2050 ستفوق على التكاليف، فيما أكد 74 في المئة من هؤلاء أن التحرك "الفوري والقوي" أمر لازم لتقليص انبعاثات الغازات المسببة لمفعول الدفيئة، بعدما كان هذا رأي 50 في المئة من هؤلاء في 2015.

وقال مدير المعهد بيتر هاورد إن "إناسا أمضوا حياتهم المهنية في دراسة الاقتصاد يجمعون بدرجة كبيرة على أن التغير المناخي قد يكون أكثر كلفة ودمارا".

وإذا ما تواصل الاحتباس الحراري على الوتيرة الحالية، ستصل قيمة



التلوث مراد العصر